الصباح الاقتصادية
12
العدد 2614 - السنة التاسعة
الأحد 13 صفر 1438 - الموافق 13 نوفمبر 2016
Sunday 13 November 2016 - No.2614 - 9th Year

بارتفاع نحو 103.9 في المئة مقارنة بشهر سبتمبر

«الشال»: 12.3 مليون دينار... معدل قيمة التداول اليومي للبورصة خلال أكتوبر

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/10/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 45.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (49.8% للشهور العشرة الأولى من عام 2015)، و41.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (46.3% للفترة نفسها 2015). وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 1.021 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 914.648 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، بنحو 106.317 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 33.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (29% للفترة نفسها 2015)، و27.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (26.5% للفترة نفسها 2015)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 753.405 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 607.094 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، بنحو 146.312 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 17.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (15.2% للفترة نفسها 2015)، و15.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (14.7% للفترة نفسها 2015)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 396.943 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 344.688 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، بنحو 52.256 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 9.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (9.9% للفترة نفسها 2015)، و9.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (8.6% للفترة نفسها 2015)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 215.315 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 203.054 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 12.261 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهما بقيمة 1.919 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (84.8% للفترة نفسها 2015)، في حين باعوا أسهما بقيمة 1.899 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 85.2%، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (86.4% للفترة نفسها 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، بنحو 19.984 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 11.6%، (10% للفترة نفسها 2015)، وباعوا ما قيمته 259.010 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة، نحو 221.563 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 9.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (11% للفترة نفسها 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعا، بنحو 37.446 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3.9%، (4.1% للفترة نفسها 2015)، أي ما قيمته 87.962 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 3.2%، (3.6% للفترة نفسها 2015)، أي ما قيمته 70.499 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، بنحو 17.463 مليون دينار كويتي.

وحدث تغير طفيف للتوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 85.7% للكويتيين و10.8% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.6% للكويتيين و10.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2015. أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، بفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 40.2%-، ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية أكتوبر 2016، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 54%- ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية أكتوبر 2015)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أكتوبر 2016، نحو 15.458 حساباً، أي ما نسبته نحو 4.2% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 16.068 حساباً في نهاية سبتمبر 2016، أي ما نسبته نحو 4.3% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 3.8%- خلال شهر أكتوبر 2016.

خصائص سيولة بورصة الكويت - أكتوبر 2016

حققت سيولة البورصة خلال شهر أكتوبر من عام 2016 (21 يوم عمل) معدلا لقيمة التداول اليومي بحدود 12.3 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت سيولته بنحو 103.9% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر سبتمبر 2016، البالغ نحو 6 مليون دينار كويتي، وارتفعت بنحو 1.3% عند مقارنتها مع شهر أكتوبر 2015. وأضاف السوق سيولة بنحو 257.9 مليون دينار كويتي ليصل حجم سيولة السوق في عشرة أشهر إلى نحو 2.223 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.407 مليار دينار كويتي لسيولة الشهور العشرة الأولى من عام 2015، أي بانخفاض بلغ نحو 34.8%-. وارتفع مؤشر كويت 15 بنحو 1.5%، وارتفع المؤشر الوزني إلى نحو 0.6%، وارتفع أيضا المؤشر السعري، ارتفاع طفيف بلغ نحو 0.05%.

وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، نلاحظ استحواذ تلك الشركات على نحو 74.4% أو ما قيمته نحو 1.654 مليار دينار كويتي من سيولة السوق، ومثلت نحو 66.3% من إجمالي قيمته الرأسمالية. وبلغ عدد شركات المضاربة ضمن العينة 11 شركة، استحوذت على 13.7% من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 305 مليون دينار كويتي، بينما بلغت قيمتها السوقية نحو 1.1% فقط من إجمالي قيمة شركات السوق. وتشير الأرقام إلى انخفاض الإتجاه إلى المضاربة خلال الشهر الفائت بانخفاض عدد شركاتها، مقارنة باستحواذ 12 شركة مضاربة في نهاية سبتمبر 2016 على نصيب بلغ نحو 15.6% من إجمالي السوق، وانخفضت عند مقارنتها بشهر أكتوبر 2015 باستحواذ 12 شركة مضاربة، حينها على نحو 18.5% من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي أن النشاط النسبي لشهر أكتوبر كان مائلاً لشركات التشغيل.

ويمكن لمؤشر معدل دوران السهم أن يعطينا زاوية أخرى للنظر إلى حدة تلك المضاربة، حيث يقيس المؤشر نسبة قيمة تداولات الشركة على قيمتها السوقية، فبينما استمر معدل دوران الأسهم لكل شركات السوق ضعيف وبحدود 9.1% (10.9% محسوبة على أساس سنوي)، وضعيف ضمن العينة لـ 30 شركة الأعلى سيولة وبحدود 10.2% (12.2% على أساس سنوي)، بلغ للشركات الـ 11 نحو 114.4% (نحو 137.2% محسوبة على أساس سنوي). وبلغ لأعلى شركة نحو 648.2%، ولثاني أعلى شركة نحو 567.4% ولثالث أعلى شركة نحو 243%، وتظل رغم ارتفاعها لو حسبت على أساس سنوي، أدنى من معدلات دوران هذه العينة من الشركات في عام 2015.

إحصاءات مالية ونقدية - سبتمبر 2016

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر سبتمبر 2016، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (الذي أصبح يتضمن عمليات التورق)، قد ارتفع بما قيمته 200 مليون دينار كويتي، ليصبح 2.767 مليار دينار كويتي، في نهاية سبتمبر 2016، أي ما نسبته 8.1%، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2015، البالغ نحو 34.315 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة ستة 1.250%، ولمدة سنتين 1.500%، ولمدة ثلاث سنوات 2.000%، ولمدة خمس سنوات 2.500%، ولمدة سبع سنوات 3.000%، ولمدة عشر سنوات 3.500%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 64.8% من إجمالي أدوات الدين العام (74% في نهاية يونيو 2016).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 34.750 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 57.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 432.4 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية يونيو 2016، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.3%، وبنسبة نمو بلغت نحو 7.2% مقارنة مع سبتمبر 2015. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 14.517 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 41.8%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14.369 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2016)، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1%. وبنسبة نمو بلغت نحو 7.7% مقارنة مع سبتمبر 2015. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 9.847 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 67.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية. وللشراء الأسهم ضمنها نحو 3.188 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 22% من إجمالي التسهيلات الشخصية، بلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.160 مليار دينار كويتي، وبلغت التسهيلات الإئتمانية لقطاع العقار نحو 7.954 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 22.9% من الإجمالي (نحو 7.985 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2016)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.235 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 9.3% (نحو 3.184 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2016)، ولقطاع الصناعة نحو 2.190 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 63% (نحو 2.150 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2016)، ولقطاع المقاولات نحو 2.141 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 6.2% (نحو 1.999 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2016)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.383 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 4% (نحو 1.399 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2016).

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 40.946 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 67.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بانخفاض بلغ نحو 205 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية يونيو 2016، أي بنسبة تراجع ربع سنوي بلغت نحو 0.5%، وبنسبة نمو بلغت نحو 5.9% مقارنة مع سبتمبر 2015. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 34.130 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 83.4%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 30.987 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 75.7%، وما يعادل نحو 3.144 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية يونيو 2016، فتذكر النشرة، أنه قد انخفض، على ودائع الدينار الكويتي، ولكنه عاود الارتفاع، على ودائع الدولار الأمريكي، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.560 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.609 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.624 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.569 نقطة، لودائع 12 شهرا، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية يونيو 2016، نحو 0.590 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.692 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.764 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.715 نقطة، لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 301.553 فلسا كويتيا، لكل دولار أمريكي، بارتفاع طفيف بلغ نحو 0.05%، مقارنة بالمتوسط الشهري لشهر يونيو 2016، عندما بلغ نحو 301.402 فلسا كويتيا، لكل دولار أمريكي.

نتائج بنك الخليج - 30 سبتمبر 2016

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً، بعد خصم الضرائب، بلغت نحو 32.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 3.2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 10.7%، مقارنة بنحو 29.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى انخفاض في جملة المخصصات، وبنحو 14.8%. رغم انخفاض الربح التشغيلي للبنك قبل خصم المخصصات، بنحو 4.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 5.6%، وصولا إلى نحو 80.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 85.3 مليون دينار كويتي، تحقق ذلك نتيجة الارتفاع في المصروفات التشغيلية مقابل الانخفاض في الإيرادات التشغيلية.

وفي التفاصيل، بلغت جملة الإيرادات التشغيلية نحو 125.2 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 3 مليون دينار كويتي، أو بنحو 2.4%، مقارنة بنحو 128.3 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية بنحو 6.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 125 ألف دينار كويتي (وتمثل 0.1% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 6.9 مليون دينار كويتي (5.4% من الإجمالي). وانخفض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 88.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 89.8 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 2.7 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 1.4 مليون دينار كويتي. وارتفع، أيضا، بند صافي اتعاب وعملات بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 24 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 21.8 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بنحو 1.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 4%، لتصل إلى نحو 44.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 43 مليون دينار كويتي، في الشهور التسعة الأولى من عام 2015، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 35.7%، مقارنة بنحو 33.5%، بينما انخفضت جملة المخصصات بنحو 8.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 14.8%، كما أسلفنا، لتصل إلى نحو 46.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 54.3 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة تراجع المخصصات (المحددة والعامة) بنحو 35.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 62.7%، وصولا إلى نحو 21 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 56.2 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من عام 2015. كما حقق البنك قروض مستردة بلغت نحو 14.4 مليون دينار كويتي في 30 سبتمبر 2016، وبذلك ارتفع هامش صافي ربح البنك إلى 24.4%، مقارنة بنحو 23.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 183.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.4%، ليصل إلى نحو 5.621 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 5.438 مليار دينار كويتي، في ديسمبر 2015. وارتفعت الموجودات للبنك بنحو 212 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت نحو 3.9%، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2015، حيث بلغت نحو 5.409 مليار دينار كويتي، ضمنها ارتفع بند ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 64.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 189.9%، ليصل إلى نحو 98.9 مليون دينار كويتي (1.8% من إجمالي الموجودات)، مقابل 34.1 مليون دينار كويتي (0.6% من إجمالي الموجودات)، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نجد أن البنك لم يحقق أي ودائع. وارتفع، أيضا، بند قروض وسلف إلى عملاء بنحو 51.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 1.4%، وصولا إلى نحو 3.685 مليار دينار كويتي (65.6% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.634 مليار دينار كويتي (66.8% من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 56 مليون دينار كويتي، أو نحو 1.5%، مقارنة مع نحو 3.629 مليار دينار كويتي (67.1% من إجمالي الموجودات)، للفترة نفسها عام 2015.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 160.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.3% لتصل إلى نحو 5.060 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2015، وارتفعت بنحو 180.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 3.7% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في تسعة أشهر الأولى من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 75.51%، مقابل 75.46%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90%، مقارنة بنحو 90.2%. وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ ارتفع مؤشر العائد على الموجودات (ROA)، ليصل إلى نحو 0.8%، مقابل 0.7%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 14.3%، قياسا بنحو 13.3%، وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 8%، بعد أن كان عند 7.6%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 11 فلس، مقارنة بنحو 10 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 15.7 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 20.3 مرة. نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 10% عن مستواها في نهاية سبتمبر 2015، بينما تراجع السعر السوقي للسهم بنحو 14.8%، مقارنة بمستوى سعره في 30 سبتمبر 2015. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة، مقارنة بنحو 1.6 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

رسم بياني توضيحي لسيولة البورصة

البيان	2015/9/30 (ألف دينار كويتي)	2016/9/30 (ألف دينار كويتي)	التغير خلال الفترة: القيمة	التغير خلال الفترة: %
مجموع الموجودات	5,621,042	5,409,025	212,017	%3.9
مجموع المطلوبات	5,059,989	4,879,651	180,338	%3.7
مجموع حقوق المساهمة	561,057	529,376	31,681	%5.6
مجموع الإيرادات التشغيلية	125,234	128,292	(3,058)	%2.4-
مجموع المصروفات التشغيلية	44,670	42,960	1,710	%4.0
المخصصات	46,215	54,267	(8,052)	%14.8-
الضرائب	1,538	1,401	137	%9.8
صافي ربح الفترة	32,801	29,624	3,177	%10.7
المؤشرات				
* العائد على معدل الموجودات	%0.8	%0.7		
* العائد على معدل حقوق المساهمة	%8.0	%7.6		
* العائد على معدل رأس المال	%14.3	%13.3		
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	11	10	1	%10.0

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

- صافي تداولات البورصة منذ بداية العام وحتى نهاية أكتوبر بلغت 106.317 مليون دينار
- إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية بلغ 34.750 مليار دينار
- بنك الخليج يحقق صافي أرباح 32.8 مليون دينار للشهور التسعة الأولى من العام الحالي

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 346 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 10.1 نقطة، ونسبته 3% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 19.9 نقطة، أي ما يعادل 5.4% عن إقفال نهاية عام 2015.

	اسم الشركة	بورصة الخميس 2016/11/10	بورصة الخميس 2016/11/03	التغير %	إقفال 2015	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	339.5	327.8	3.6	401.1	(15.4)
2	بنك الخليج	191.8	188.3	1.8	211.3	(9.2)
3	البنك التجاري الكويتي	332.6	332.6	0.0	402.3	(17.3)
4	البنك الأهلي الكويتي	203.0	206.2	(1.6)	245.5	(17.3)
5	بنك الكويت الدولي	208.4	198.0	5.3	235.5	(11.5)
6	بنك برقان	347.8	347.8	0.0	424.2	(18.0)
7	بنك وربة	297.7	297.7	0.0	359.6	(17.2)
8	بيت التمويل الكويتي	1,098.7	1,037.5	5.9	1,052.0	4.4
	القطاع البنكي	361.1	358.4	0.1	409.7	(11.9)
9	التسهيلات التجارية	116.9	119.8	(2.4)	125.6	(6.9)
10	الاستثمارات المالية	243.2	235.1	3.4	235.1	3.4
11	الاستثمارات الوطنية	130.9	135.9	(3.7)	110.7	18.2
12	المشاريع الكويتية القابضة	1,114.2	1,103.1	1.0	1,292.5	(13.8)
13	التسهيلات التجارية والاستثمار	54.0	54.7	(1.3)	43.7	23.6
	القطاع الاستثماري	314.9	314.2	0.2	347.4	(9.4)
14	الكويت للتأمين	49.8	49.8	0.0	67.3	(26.0)
15	الخليج للتأمين	333.6	339.3	(1.6)	427.7	(17.3)
16	الأهلية للتأمين	165.2	165.2	0.0	199.0	(17.0)
17	وربة للتأمين	90.1	90.1	0.0	88.5	1.8
	قطاع التأمين	133.2	134.2	(0.7)	162.9	(18.2)
18	عقارات الكويت	88.6	83.7	5.9	88.6	0.0
19	العقارات المتحدة	199.9	197.8	1.1	193.7	3.2
20	الوطنية العقارية	194.9	185.7	5.0	187.8	3.8
21	المباني العقارية	1,471.8	1,473.6	1.4	1,494.0	(1.4)
	القطاع العقاري	186.1	181.5	2.6	184.3	1.0
22	مجموعة الصناعات الوطنية	101.9	101.9	0.0	112.6	(9.5)
23	أسمنت الكويت	565.3	565.3	0.0	595.5	(5.1)
24	صناعة الكيماويات والمعادن	110.5	112.2	(1.5)	104.9	5.3
25	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	151.9	151.9	0.0	149.9	1.3
26	المقاولات والصناعات المعدنية	48.9	53.2	(8.1)	64.8	(24.5)
	قطاع الصناعة	163.2	163.7	(0.3)	172.4	(5.3)
27	الصناعات الكيماوية	602.6	596.3	1.1	577.5	4.3
28	الصناعات الكويتية	165.0	165.0	0.0	115.5	42.9
29	الأسمدة العربية	2,095.7	1,862.8	12.5	1,862.8	12.5
30	شركة زين	523.5	478.7	9.4	353.8	48.5
31	شركة السمنة القابضة	9.8	9.7	1.0	11.7	(16.2)
	قطاع الخدمات	742.7	674.8	10.1	595.6	24.1
32	نقل ومخازن الكويتية	186.7	196.7	(5.1)	106.7	75.0
33	شركة السمنة العالمية	93.1	88.0	5.8	81.8	13.8
34	المتحدة للدواجن	38.7	38.7	0.0	65.3	(40.7)
35	الكويتية لخدمة الآبار النفطية	2,581.6	2,581.6	0.0	1,970.7	31.0
	قطاع الأغذية	593.8	595.6	(0.2)	681.6	31.2
36	الشركة الكويتية والصناعية للأغذية	333.3	333.3	0.0	362.5	(8.1)
37	أسمنت الخليج	298.4	298.4	0.0	322.6	(7.5)
38	أسمنت أم القيوين	515.0	515.0	0.0	588.6	(12.5)
	الشركات غير الكويتية	216.8	216.8	0.0	228.6	(5.2)
	المؤشر العام	346.0	338.9	3.0	366.9	(5.4)

المؤشرات المالية المنتهية في 30 سبتمبر على أساس سنوي لبنك الخليج